



الجلسة ٦٥٠٦

الجمعة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لي باودونغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد بيرغر
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد بارباليتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	غابون	السيد مونغاراموسوتسي
	فرنسا	السيد آرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دن

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أتول كهاري، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد كهاري.

السيد كهاري (تكلم بالإنكليزية): كانت آخر مرة نطلع فيها مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن الحالة في كوت ديفوار في ٣ آذار/مارس. ومنذ ذلك الحين، ازدادت الحالة الأمنية تدهورا حيث استخدمت قوات الأمن الموالية للسيد غباغبو الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين في أبيدجان، وخاصة في أحياء أبوبو وأدجاميه وأتيكوبيه وكوماسي وترشيفيل ووليامزفيل، المعروف أنها معاقل للرئيس واتارا، والتي تظهر على الخريطة التي جرى توزيعها على أعضاء المجلس.

وأود أن أشير إلى عدد قليل من أفزع الحوادث التي استُخدمت فيها القوة المفرطة ضد المدنيين. ففي ٣ آذار/مارس في أبوبو، استخدمت قوات الأمن الموالية للسيد غباغبو الرشاشات الثقيلة ضد مجموعة من النساء كن يتظاهرن سلميا تأييدا للرئيس واتارا، ما أسفر عن مقتل سبع سيدات وإصابة عدد كبير آخر منهن بجروح خطيرة.

وفي ٧ آذار/مارس، هاجم مسلحون يقال إنهم من عناصر ما تسمى قوات الكوماندوز الخفية المؤيدة للرئيس واتارا جماعة إيربي العرقية في أنونكواكوتيه، خارج أبيدجان مباشرة، والتي يعتقد أنها مؤيدة للسيد غباغبو. وأسفر الهجوم عن تشريد معظم سكان المنطقة البالغ تعدادهم نحو ٥٠٠٠ شخص. وفي ٨ آذار/مارس، لقي أربعة أشخاص على الأقل حتفهم في ترشيفيل في اشتباك اندلع بين قوات الأمن الموالية للسيد غباغبو ومسلحين من أنصار الرئيس واتارا إثر مظاهرة نسائية لتأيين النساء اللاتي قُتلن في ٣ آذار/مارس.

وفي ١١ آذار/مارس في أبوبو، قتل ثمانية مدنيين، بينهم ثلاثة أطفال، عندما استخدمت عناصر القوات الموالية للسيد غباغبو الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك القنابل الصاروخية وقذائف الهاون. وفي ١٥ آذار/مارس، ألقى أشخاص مجهولون قنبلة يدوية على حي أتيكوبيه المكتظ بالسكان، ما أسفر عن مقتل شخص وجرح ١٨ على الأقل. وفي ١٧ آذار/مارس، لقي أكثر من ٢٥ شخصا حتفهم وأصيب ما يزيد على ٤٠ بجروح عندما أطلقت قوات الأمن الموالية للسيد غباغبو عدة قذائف هاون على مبنى سوق في أبوبو. وفي ١٩ آذار/مارس، أغار مسلحون يقال إنهم من عناصر ما تسمى قوات الكوماندوز الخفية على قرية أكيكوي القريبة من أبيدجان وغالبية سكانها من جماعة أطيبي العرقية التي يعتقد أنها مؤيدة للسيد غباغبو.

وبالأمس، في ٢٤ آذار/مارس، تلقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار معلومات تفيد بإطلاق قذائف على مدنيين من معسكر كامب كوماندو في أبوبو - سامانكيه. وتوجهت دورية تابعة لعملية الأمم المتحدة إلى مسرح الحادث. ولدى وصول الدورية إلى المكان، لاحظ أفرادها أن قوات الأمن الموالية للسيد غباغبو تطلق قذائف هاون. وفتحت الدورية النار على موقع الهاون وقد فرت قوات الأمن من موقعها إثر ذلك.

غباغبو، حيث استولت على قاذفة صواريخ متعددة السيطانات - تعرف في لغة العسكريين باسم BM-21 - كانت قوات الدفاع والأمن قد تخلت عنها. ومن هناك، تقدمت القوات الجديدة صوب غويغلو. وترددت أنباء عن وقوع قتال في دالوا وبونوفلا حيث ذكرت تقارير أن القوات الجديدة بسطت سيطرتها على قرى دوك وزايو وكذلك بلوليكيين إثر قتال عنيف في ٢٠ آذار/مارس.

وبينما وقع الرئيس واثارا مرسوما في ١٧ آذار/مارس يقضي بتوحيد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية والقوات الجديدة تحت قيادة واحدة، تُسمى القوات الجمهورية لكوت ديفوار، دعا قائد الشباب الوطني، السيد شارل بليه غوديه، الشباب الوطني إلى التوجه إلى مقر قوات الدفاع والأمن في ٢١ آذار/مارس للالتحاق بالجيش من أجل "تحرير" البلد.

وتسببت الحالة الأمنية المتدهورة وتصاعد استخدام الأسلحة الثقيلة في خسائر فادحة في الأرواح للشعب الإيفواري وفي ضرر بالغ برفاهه. وحالة حقوق الإنسان في غاية الخطورة حيث تفيد الأنباء بوقوع عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان. وأبلغت عملية الأمم المتحدة عن مقتل ٤٦٢ شخصا بين منتصف كانون الأول/ديسمبر و ٢٣ آذار/مارس، كان من بينهم ٧٢ من رعايا بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وما لا يقل عن ٥٢٠ حالة اعتقال واحتجاز بشكل تعسفي، انطوى بعضها على تعذيب؛ و ٧٢ حالة اختفاء على الأقل.

كما أنني أشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية البائسة واحتمالات أن تؤدي إلى تفاقم الحالة في كوت ديفوار والمنطقة دون الإقليمية، وخاصة في ليريا. وحتى الآن، لجأ أكثر من ٩٣ ٠٠٠ شخص إلى ليريا، في حين بلغ عدد المشردين داخليا قرابة المليون، يوجد نحو ٣٠٠ ٠٠٠ منهم

وما زالت تقع حوادث عديدة على نطاق أصغر في هذه المناطق. ويجري إخلاء الكثير من المدنيين الجرحى إلى مقر عملية الأمم المتحدة التي توفر العلاج الطبي. وحتى الآن، عاجلت العملية، وهي البعثة المأذون بها من قبل مجلس الأمن، ٢٥٤ مصابا، كان ١٣١ منهم مصابين بأعيرة نارية و ٧٧ مصابين بقنابل يدوية وتحت إصابات ٤٦ آخرين عن ضربات بالسواطير أو حروق. ويتحمل المستشفى المصنف من المستوى الأول الممتاز التابع للبعثة عبئا يفوق طاقته على نحو خطير ومن شأن تقديم دعم فوري في صورة فريق جراحي مساعدة البعثة على مواجهة ذلك التحدي.

كما وقع عدد كبير من الاشتباكات بين الوطنيين الفتيان وأنصار الرئيس واثارا في حي يوبوغو في أبيدجان. كما شن كل من الشباب الوطني والقوات المسلحة الموالية للسيد غباغبو هجمات استهدفت رعايا لبلدان غرب أفريقيا. فقد تعرضت أماكن عمل مملوكة لرعايا من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبيدجان للتخريب والنهب. كما خربت القوات الموالية للسيد غباغبو ونهبت محال إقامة العديد من الوزراء في حكومة الرئيس واثارا في أبيدجان بين يومي ٣ و ٥ آذار/مارس. وردا على ذلك، نهبت مجموعات شبابية موالية للرئيس واثارا متزلين يخصص مسؤولين كبيرين في حزب السيد غباغبو في بواكيه وأبيدجان.

من ناحية أخرى، لا يزال القتال بين عناصر قوات الدفاع والأمن الموالية للسيد غباغبو والقوات الجديدة، والذي يدور في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقع في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، يمثل شاغلا رئيسيا. وتفيد الأنباء بأن الجانبين يستخدمان الأسلحة الثقيلة فيما يواصلان تجنيد وتدريب وتسليح قواتهما. وفي ٦ آذار/مارس، بسطت القوات الجديدة سيطرتها على توليلو، وهي بلدة رئيسية على الحدود مع ليريا بعد قتال عنيف مع القوات الموالية للسيد

وعلى الجبهة السياسية، كما يعلم أعضاء المجلس بالفعل، فإن الفريق الرفيع المستوى اجتمع في أديس أبابا في ٩ آذار/مارس لإعداد توصياته إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وكان الممثل الخاص للأمين العام جنيت حاضرا. وفي ١٠ آذار/مارس، اجتمع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على مستوى رؤساء الدول لتلقي توصيات الفريق، في حضور الرئيس واثارا وممثلي الرئيس غباغبو، وأيد توصيات الفريق. وطلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تعيين ممثل سام لتيسير تنفيذ توصيات الفريق.

وفي كلمة إلى الأمة في ١٥ آذار/مارس، أوضح الرئيس واثارا أنه قبل قرارات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وحدد رؤيته، مع التأكيد على المصالحة الوطنية، بما في ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية ولجنة للحقيقة والمصالحة، وكذلك تنفيذ المهام التي لم تستكمل في اتفاق واغادوغو السياسي.

لكن "مجلس وزراء" السيد غباغبو اجتمع وأصدر بيانا في ١٧ آذار/مارس يفيد بأن الاتحاد الأفريقي اتخذ قراره بدون تقييم مناسب للانتخابات، وأضاف أن الحوار بين الإيفواريين سيكون السبيل الوحيد لتسوية الأزمة. كما طالب البيان بترع سلاح "المتطرفين". وكما ذكر آنفا، فقد أعقبت بيان مجلس الوزراء فوراً دعوة من زعيم الشباب الوطني لتعبئة الشباب "لتحرير" كوت ديفوار.

أنتقل الآن إلى الإجراءات التي اتخذتها العملية لحماية المدنيين، بما في ذلك التحقيق في ظل ظروف صعبة للغاية في الإساءات وانتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها. وعلى سبيل المثال، في ١٢ آذار/مارس، في اتيكوي في أبيدجان، منعت القوات الإيفوارية للدفاع والأمن دورية تستجيب لاستغاثات من أصحاب المتاجر والمدنيين من أنهم يتعرضون

في أبيدجان في حين يغادر الكثيرون المدينة. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أنه لا يزال هناك نقص خطير في تمويل النداء الإنساني العاجل للطوارئ من أجل كوت ديفوار وليبريا، مما يعوق قدرة الأمم المتحدة على توفير الخدمات التي تهم الحاجة إليها لمن يضطرون للفرار من ديارهم. ولا تزال إمكانية الوصول إلى المتضررين بسبب الأزمة المستمرة مدعاة لقلق بالغ. ومن الضروري أن تسمح جميع الأطراف بوصول الجهات العاملة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين من دون عوائق.

من ناحية أخرى، واصل الشباب الوطني وقوات الأمن الموالية للسيد غباغبو إعاقة عمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بما في ذلك منع وصول الدوريات التابعة للعملية إلى المناطق التي تدور فيها اشتباكات بين القوات الموالية للسيد غباغبو وأنصار الرئيس واثارا. وفضلا عن ذلك، فقد أُبلغ عن وقوع عدد من الهجمات على موظفي الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، هاجم الشباب الوطني في ١٢ آذار/مارس، موظفا في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في موقف سيارات سوبر ماركت. لقد جرح الموظف ونُهب، في حين أضرمت النيران في مركبة الأمم المتحدة. وفي ١٥ آذار/مارس، أُبلغ عن فقد أحد حفظة السلام، حيث ترددت مزاعم بأنه اختطف على يد الشباب الوطني، ولا يزال مكانه مجهولا. وفي ١٦ آذار/مارس، تعرضت قافلة إمدادات تابعة للعملية لإطلاق النيران من جانب قوات موالية للسيد غباغبو في منطقة أبوبو في أبيدجان. وفي ٢٣ آذار/مارس، في غويغلو، اقتحمت عناصر مسلحة عدة مرات مقار مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وأزالت معدات وعدد من المركبات. ومنع حشد من الشباب الوطني استجابة من جانب قوات العملية.

لحضور القمة. وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد أدان القادة في قرارهم بقوة العنف ضد المدنيين وأعربوا عن الأسف للاستهداف المتعمد لمواطني دول الجماعة والرعايا الأجانب الآخرين والهجمات على موظفي الأمم المتحدة. وأوضحوا أن الحالة الأمنية المتدهورة والعنف المتصاعد هما "نتيجة مباشرة لرفض الرئيس المنتهية ولايته، السيد لوران غباغبو، التخلي عن السلطة للسيد آلسان واتارا، الفائز المعترف به عالميا في انتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠". ينص القرار على أن الأوان قد آن لإنفاذ القرارات لكفالة نقل السلطة إلى الرئيس واتارا دون أي مزيد من التأخير. وتحقيقا لتلك الغاية، طلبت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من مجلس الأمن أن يأذن بالتنفيذ الفوري لقرارات الجماعة السابقة.

وطلبت القمة أيضا من رئيس مفوضية الجماعة استكشاف جميع الطرق لمنح حكومة الرئيس واتارا الوسائل القانونية والدبلوماسية الضرورية لممارسة سلطتها. كما طلبت من مجلس الأمن النظر في الحالة في كوت ديفوار بغية تعزيز ولاية العملية، واعتماد جزاءات دولية أكثر صرامة ضد السيد غباغبو ومعاونه. وأخيرا، حثت المجتمع الدولي على كفالة بيئة تمكينية للسكان والعملية لتنفيذ ولايتها، بما في ذلك حماية المدنيين، ودعت مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادرة في ١٠ آذار/مارس.

أود أن أختتم هنا بالإشارة مرة أخرى إلى أن العملية تبذل قصارى جهدها، في ظل الظروف الصعبة التي تواجهها، لتعزيز عملها وكفالة تنفيذ الولايات التي أذن بها مجلس الأمن في الميدان.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد كهاري على إحاطته الإعلامية.

للهجوم من جانب الشباب الوطني. وعززت العملية الدورية، التي شقت طريقها عبر الحواجز ووصلت إلى المنطقة، حيث ساعدت في إخماد الحرائق التي أضرمت في المتاجر وأجلت الجرحى. وزادت العملية أيضا عدد الدوريات في المجتمعات والأحياء الضعيفة التي تتعرض للهجمات. واتخذت العملية الترتيبات لوضع دورية دائمة على مدار الساعة في ضاحية أبوبو الخطرة. ونعتقد أن هذه الإجراءات حالت دون حدوث المزيد من أعمال القتل في أبوبو واتيكوبي وكوماسي.

ويجري القيام بعمليات الاستطلاع الجوي في أبيدجان وفي بقية البلد، باستخدام طائرات هليكوبتر مسلحة أعيد نشرها بشكل مؤقت من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لردع العنف. وفي الوقت نفسه، تولى القائد الجديد للقوة، الجنرال بيرينا، مسؤولياته في ٢٠ آذار/مارس، ونود أن نعرب عن تقديرنا لقائد القوة السابق، الجنرال حافظ، على خدماته.

وتمكنت العملية من الوصول إلى بعض المقابر الجماعية المزعومة التي منعت العملية من زيارتها في الماضي. ويجري بذل الجهود للتحقيق في مواقع المقابر الجماعية تلك. وتلقت العملية معلومات تزعم بقتل ٢٠٠ من مواطني دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في قرى في منطقة دويكوي وهي تعد لإرسال فريق للتحقيق في هذه المزاعم. وتواصل العملية تسجيل كل انتهاكات حقوق الإنسان التي يجري الإبلاغ عنها. وفي الوقت نفسه، تبذل العملية كل جهد للإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع الجنابيين.

وقبل أن أختتم، أود أن أعرب عن تقديرنا لقادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذين اجتمعوا خلال اليومين الماضيين في أبوجا واتخذوا قرارات مهمة جدا بشأن كوت ديفوار. وجرت دعوة ممثل الأمين العام جنيت

الأمم المتحدة في كوت ديفوار ... وتمكين البعثة من استخدام جميع الوسائل اللازمة لحماية الأرواح والممتلكات، وتيسير النقل الفوري للسلطة إلى السيد آلاسان واتارا“.

كما ذكر القرار بـ

”المقررين الصادرين عن مؤتمر القمة الاستثنائيين للجماعة المعقودين في ٧ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وبخاصة ما يتعلق بالفقرة ١٠ من المقرر الأخير، التي تنص على أنه: في حال لم يستجب السيد غباغبو للطلب غير القابل للتغيير من الجماعة بتسليم السلطة، فلن يكون أمام الجماعة أي بديل سوى اتخاذ تدابير أخرى. بما في ذلك استخدام القوة المشروعة، من أجل تحقيق أهداف شعب كوت ديفوار“.

لذلك، مع أخذ مشاركة الجماعة العميقة في معالجة الأزمة في كوت ديفوار في الاعتبار، فإن تطبيق الفصل الثامن في هذا الصدد يبدو لنا وجيهاً، بغية كفالة التنسيق والتعاون اللازمين بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والجماعة الاقتصادية من أجل توفير الحماية الفعالة للسكان المدنيين في كوت ديفوار، ومنهم الملايين ممن ولدوا في بلدان الجماعة الأخرى.

في مقرر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي اتخذ في اجتماعه الـ ٢٦٥ المعقود في أديس أبابا في ١٠ آذار/مارس، أقر المجلس إقراراً نهائياً بشرعية السيد الحسن واتارا رئيساً لكوت ديفوار. كما دعا السيد غباغبو، للمرة الأخيرة، إلى التنازل عن السلطة سلمياً في مدة لا تزيد على الأسبوعين. ومن المقرر تعيين ممثل سام للاتحاد الأفريقي لتنفيذ ذلك القرار. مع انتهاء الموعد النهائي يوم أمس، لا يزال يتعين تسمية الممثل السامي.

أعطي الكلمة الآن إلى ممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):

لما كانت هذه المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في مجلس الأمن منذ تعييني وبدء عملي كممثل دائم من جانب رئيس جمهورية كوت ديفوار، فخامة السيد آلاسان واتارا، أود، في هذه المناسبة الحزينة، أن أنقل خالص وعميق امتنان شعب وحكومة ورئيس جمهورية كوت ديفوار إلى أعضاء مجلس الأمن على إيلاء اهتمام دؤوب للأزمة الإيفوارية.

إن الالتزام بحماية المدنيين في حالات الخطر الوشيك والمسؤولية عنها هي في صميم الرأي العام الدولي، نظراً للحالة السائدة في كوت ديفوار منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ ورغم وجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، المكلفة، ضمن أمور أخرى، بحماية المدنيين المعرضين للخطر الوشيك للعنف. خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ارتكبت قوات السيد غباغبو، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وذبحت أكثر من ٥٠٠ مدني وأيديهم مقيدة. وفي ضوء هذا الواجب وهذه المسؤولية عن حماية المدنيين، يناشد وفدي مجلس الأمن، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن يأذن بتعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ووضعها الحالي.

إن القمة العادية التاسعة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي عقدت في أبوجا، نيجيريا، يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس، اعتمدت القرار A/RES.1/03/11 المؤرخ ٢٤ آذار/مارس. ويطلب القرار، في جملة أمور،

”أن يأذن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالتنفيذ الفوري لقرارات السلطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفي هذا السياق، يطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تعزيز ولاية عملية

العظيمة، الدعوات إلى الهدوء وضبط النفس، التي لقيت آذانا صاغية من أتباعهم.

وقد بلغت حصيلة الفضائع التي ارتكبت منذ بداية الأزمة التي أعقبت الانتخابات حتى ١٨ آذار/مارس ما يلي: ٨٥٩ قتيلاً بالرصاص؛ و ١٨٨٦ جريحاً، منهم ٥٤٢ في حالة خطيرة؛ و ١٠٠ مفقود؛ و ٨٧٦ معتقلاً، منهم ٤٥ شخصاً لا يزالون محتجزين.

وكما هو متوقع، فقد نجمت عن هذه الحالة كارثة إنسانية غير مسبوقه في كوت ديفوار، كانت لها عواقب سلبية على المنطقة. وقد قدّم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام من قبل بعض الإحصاءات، لذا فإنني لن أكررها.

وفي مواجهة الحالة التي ما فتئت تتدهور بشكل يومي، والمأساة التي يعاني منها شعبنا، ومخاطر تزايد الجرائم ضد الإنسانية، فإن وفدي يدعو رسمياً مجلس الأمن إلى اعتماد فوري لتدابير قوية ضد الرئيس السابق غباغبو وجميع من يدعمونه. وينبغي أن تتضمن تلك التدابير، أولاً، قيام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورني فوراً بوضع خطة شاملة في جميع أنحاء البلاد لتوفير الأمن للمدنيين المهددين بالخطر الوشيك، وبخاصة في أبوبو وأنياما، وذلك من خلال إقامة طوق أمني؛ وثانياً، تدمير الأسلحة العسكرية التي تستخدمها قوات السيد غباغبو في ارتكاب المذابح بحق المدنيين؛ وثالثاً، عزل السيد غباغبو تماماً بعدم الاعتراف بممثليه، ولا سيما في أفريقيا؛ رابعاً، فرض حظر على إصدار تأشيرات دخول للسيد غباغبو وأفراد عائلته والمقربين منه؛ خامساً، تعزيز رصد الحظر المفروض على الأسلحة وتطبيق عقوبات على الدول التي تسهم في انتهاكه؛ سادساً، تجريد الأصول التي يملكها السيد غباغبو وعائلته والمقربون منه في الخارج؛ سابعاً تقديم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان

لقد أشار الأمين العام المساعد كهاري إلى التصعيد في العنف الجاري حالياً في كوت ديفوار، وهو ما يثير قلقاً حقيقياً. فالإيفواريون يموتون يومياً. وانتهاكات حقوق الإنسان ترتكب يومياً. ويشعر كل إيفواري بآثار الصدمة من جراء هذه الحالة. وأود أن أشير إلى حادثتين فحسب. في صباح يوم ٣ آذار/مارس، تعرضت نسوة خرجن للتظاهر - في جو احتفالي بهيج - لإطلاق النار عليهم بأيدي قوات السيد غباغبو. وصدّم الكثير من الناس، مثلما صدم أعضاء المجلس، لدى رؤيتهم المشاهد التي بُثت في جميع أنحاء العالم. وبعد أربعة أيام، أطلقت قذائف المدفعية على سوق في حي أبوبو. وأدت قذائف الهاون التي سقطت في وسط السوق، خلال أشد الفترات ازدحاماً، إلى مقتل ٤٠ شخصاً وجرح ٦٠.

إن وفدي يساوره القلق، وقد طلب أخذ الكلمة هنا ليلفت انتباه المجلس إلى هذا التصعيد الجامح للعنف في كوت ديفوار. علاوة على ذلك، نود أن نؤكد مجدداً إدانتنا، التي أعربنا عنها في وقت سابق، فيما يتعلق بما هو حالة تطهير عرقي أو إبادة جماعية متعمدة. والمستهدفون هم، أولاً، الإيفواريون من عرقيتي الديولا والباولي، اللتين ينتمي إليهما، على التوالي، الرئيس الحسن واثارا والرئيس هنري كونان بيديه، حليفه في الائتلاف مع تجمع أتباع هوفوييه من أجل الديمقراطية والسلام؛ وثانياً، رعايا دول الجماعة الأخرى الذين يعيشون في كوت ديفوار، بمن في ذلك رعايا من بوركينافاسو والنيجر والسنغال وموريتانيا ومالي وغانا وتوغو وبنن؛ وثالثاً، الأفارقة المسلمون.

إن المدنيين الذين يعيشون في كوت ديفوار هم من ضحايا إرهاب عهد السيد غباغبو، الذي تشمل فظائعه ميل ميليشياته إلى تدنيس المساجد و اغتيال رجال الدين المسلمين، بغرض إثارة رد فعل مماثل من جانب المجتمع المسلم، مما يؤدي بالتالي إلى اشتعال صراع عرقي غير محسوب العواقب. ولحسن الحظ، ردد قادة المجتمع المسلم، بحكمتهم

لقد أعرب الرئيس واتارا في آخر رسالة له إلى الأمة عن رغبته في توحيد جميع شعب كوت ديفوار، بدون تمييز، وتنفيذ برنامج محدد لتحقيق المصالحة الوطنية وتوحيد الجيش والبلد بأسره. ويؤمن الرئيس واتارا بأن علينا أن نضع حداً للعنف والحرب الأهلية. وينبغي أن تعود كوت ديفوار من جديد بلد السلام والضيافة كما كانت دائماً، وأن تستجيب من جديد لندائها، الذي تجسده كلمات نشيدها الوطني، بوصفها بلداً موحداً ومضيفاً.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

والجرائم ضد الإنسانية في كوت ديفوار إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ وأخيراً، التحويل العاجل بالاستخدام الشرعي للقوة لحماية السكان وحماية الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار، وكذلك لتثبيت الرئيس الحسن واتارا تماماً في منصبه.

لقد علمنا مؤخراً أن مليشيات السيد غباغبو حصلت على أسلحة دمار شامل، بما في ذلك عدة قاذفات صواريخ من طراز BM-21، ومروحية من طراز Mi-24، وهي تستعد لاستخدامها ضد المدنيين. بالإضافة إلى ذلك، أبلغنا بأن الأسلحة الثقيلة موجهة ناحية فندق غولف، حيث يقيم رئيس كوت ديفوار مؤقتاً. وتشكل تلك الأسلحة تهديداً مستمراً حقيقياً للأمن الشخصي لرئيس البلد وحكومته وجميع الموجودين داخل فندق غولف.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل سيكتفي مجلس الأمن بالوقوف موقف المتفرج في مواجهة عملية مخطط لها لإبادة آلاف عديدة من الناس الذين يعيشون في كوت ديفوار؟